شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

السيد شبّر.. اعتذر لصدام إذن

"تدريب إقليم كردستان للمسلحين وإرسالهم إلى سوريا أمر خطير وغير مقبول"، وهو "تدخل في شأن داخلي لدولة أخرى". "موقف حكومة إقليم كردستان مخالف لموقف الحكومة العراقية الذي يؤكد على ضرورة عدم التدخل في الشأن السوري". "هذا التدخل سيزيد حدة الأزمة ويزيد من وتيرة الاقتتال".

هذه المقتطفات مأخوذة من تصريح أدلى به النائب عن التحالف الوطني علي شبّر إلى "السومرية نيوز" ونشره عدد من الصحف. والسيد شبّر كما نعرف هو نائب عن المجلس الأعلى الإسلامي بزعامة عمار الحكيم في البرلمان.

ويبدو أن السيد شبّر لا يعرف، كما نعرف جميعاً، ان المجلس الأعلى قد تأسس في إيران العام، ١٩٨٢ تحت اسم (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية)، من الفصائل الإسلامية (الشيعية) التي هاجرت إلى البلد الجار بسبب قمع نظام صدام مثلما هاجرت الفصائل الوطنية إلى سوريا ولبنان واليمن الجنوبي وأوروبا والجزائر وسواها.

ولمعرفة السيد شبّر أيضاً فان المجلس تولى رئاسته في البداية آية الله محمود شاهرودي رئيس السلطة القضائية السابق في إيران (يقيم الآن في النجف لتهيئة نفسه لخلافة السيد علي السيستاني كما يقال). وزيادة في معرفة النائب شبّر فان المجلس الأعلى شكّل قوة مسلحة باسم "فيلق بدر" (سميت لاحقاً: منظمة بدر) بإشراف وتدريب وقيادة الجيش الثوري الإيراني، وكان أول قائد للفيلق ضابط إيراني اسمه إسماعيل دقائقي. واشترك الفيلق في القتال إلى جانب القوات الإيرانية ضد القوات العراقية حتى توقّف الحرب في ١٩٨٨، وقتل قائده الأول في إحدى المعارك. وظل مقاتلو المجلس بعد ذلك ينطلقون من قواعدهم في الأراضي الإيرانية للهجوم على قوات نظام صدام، وخاصة في منطقة الأهوار.

مرة أخرى لمعرفة السيد شبّر إن المجلس الأعلى كان له ممثلون ومقرات في سوريا، ومنذ ١٩٩١ كانت عناصر من المجلس تعبر من سوريا إلى كردستان العراق مثلما يعبر عناصر سائر قوى المعارضة العراقية. وإذا كان السيد شبّر لا يعرف بهذه المعلومات فليسأل السيد بيان جبر والسيد جابر الجابري، وسواهما.

من حق السيد شبّر أن يصرح بما يشاء، ولكنه كنائب يتعيّن عليه أن يتجنب الوقوع في خطأ كبير وهو يتحدث بصفته العامة.

مثلنا الشعبي يقول: "أقعد أعوج واحكي عدل"، لكن النائب شبّر الذي لا نعرف كيف كان قاعداً وهو يصرّح، إنما حكي أعوجَ. فإذا كان تدريب أكراد سوريين في اقليم كردستان "أمراً خطيراً وغير مقبول"، وهو "تدخل في شأن داخلي لدولة أخرى"، فعلى السيد شبّر والمجلس الأعلى ومنظمة بدر ودولة ايران والنظام السوري أن يقدموا اعتذاراً الى صدام حسين ونظامه، فما كان يفعله المجلس وفيلق بدر وإيران وسوريا هو أيضاً تدخل في شأن داخلي لدولة أخرى.. بمنطق السيد شبّر الأعوج. بل يجب أن يكون اعتذار السيد شبّر والمجلس الأعلى ومنظمة بدر وإيران وسوريا إلى صدام ونظامه شديد اللهجة لأن تدخلهم أدى إلى سقوط قتلى بين العسكريين العراقيين، بالمقارنة مع السوريين الكرد المتدربين في إقليم كردستان، فحتى الآن لم نسمع ان هؤلاء قد تورطوا في عمليات قتل داخل سوريا.. إنهم تدربوا في ما يبدو للدفاع عن أنفسهم إذا ما حدث وقرر النظام السوري ضرب مناطقهم كما يضرب سائر المناطق السورية بكل أنواع الأسلحة.

تخصيص ٢٤ ألف درجة وظيفية للدفاع والداخلية

المالية النيابية: تحفظات الكتل على الموازنة التكميلية تؤخر إقرارها

□ بغداد/ محمد صباح

كشفت اللجنة المالية البرلمانية في مجلس النواب عن وجود تحفظات كبيرة من قبل الكتل السياسية على إقرار الموازنة التكميلية، لافتة إلى أن مجلس الوزراء قد خصص (٢٤) ألف درجة وظيفية للداخلية والدفاع من مجموع (٤٠) ألف درجة خصصت لجميع مؤسسات الدولة .

وكانت قد قدمت الحكومة الاتحادية الموازنة التكميلية للبرلمان الأسبوع الماضي بمبلغ إجمالي قدره ٩،٨ تريليون دينار (نحو ١٠ مليارات دولار) توزعت على تريليوني دينار لمشاريع وزارة الكهرباء و ١،٤ تريليون للبطاقة التموينية وتريليون دينار مخصصات لوزارة الدفاع.

وكان مجلس الوزراء قد صادق في الثالث من الشهر الجاري على الموازنة التكميلية البالغة ١٠ مليارات دولار .

ففي مقابلة مع "المدى"، قالت عضو اللجنة المالية النيابية ماجدة التميمي" إن الموازنة التكميلية بلغت ٩،٨ تريليون دينار منها ٧ تريليونات تشغلية و١،٦ تريليون استثمارية، كاشفة عن وجود رؤى مختلفة على هذه الموازنة وإقرارها بين جميع الكتل السياسية داخل قبة البرلمان .

وكشفت "أن الكتل السياسية لديها تحفظات كثيرة على هذه الموازنة التكميلية الحالية، فالتحالف الكردستاني والذي سيكون نصيبه من ١٨٤ منها اي ما نسبته ٤،٤٤٪ يتحفظ على موازنة وزارة الدفاع ولديه مخاوف من شراء الحكومة الاتحادية للأسلحة، بالمقابل تتجه القائمة العراقية في تحفظها حول ان هناك خشية من عسكرة المجتمع العراقي مرة اخرى .

وأوضحت التميمي وهي نائبة عن كتلة الاحرار النيابية "ان هناك ٤٠ الف درجة وظيفية في الموازنة التكميلية والتي وزعت من قبل مجلس الوزراء، حيث خصصت للداخلية وللدفاع (٢٤) الف درجة وظيفية إضافة إلى التي خصصت لهم في ميزانية عام ٢٠١٢ والتي وصلت إلى (١٥) ألف درجة وظيفية، لافتة إلى ان القصد من هذه الدرجات هو للدعاية الانتخابية، وبالتالي من يدفع ثمنها العراق والشعب".

واشارت الى ان "زيادة الدرجات الوظيفية هو عبء على الدولة العراقية ورؤيتنا الاقتصادية غير صحيحة اذ كان من المفروض تفعيل قطاع الخاص والاستثمار"، مطالبة، شمول أصحاب العقود الحكومية في التعيينات، متسائلة اين سيكون مصيرهم، لافتة الى ان موازنة عام ٢٠١٢ تلزم الحكومة بتثبيتهم على الملاك الدائم للجهة التي يعملون بها.

وكانت الحكومة العراقية قد أقرت في أوائل كانون الأول الماضي موازنة عام ٢٠١٢ بقيمة أجمالية بلغت ١٠٠ مليار دولار، وهي أضخم موازنة في تاريخ العراق وأرسلتها إلى مجلس النواب للمصادقة لكن المجلس لم يكمل مناقشتها وإقرارها حتى الآن.

وبلغت نسبة المبالغ المخصصة للمشاريع الاستثمارية في الموازنة ٣٥٪، في حين استحوذت بقية القطاعات وفي مقدمتها الموازنة التشغيلية على المتبقي منها.

وتابعت "إن كتلة الأحرار طالبت في وقت سابق ضمن المادة (٢) لموازنة عام ٢٠١٢ توزيع جزء من الإيرادات على الشعب العراقي بعد تحقيق الفائض من الموازنة مع طرح العجز منه إن وجد"، مبينة أن "القصد من هذه المادة هو توجيه رسالة للحكومة حول فشلها في التعامل مع الأموال التي خصصت للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة لكنها لم تصرف على مشاريع تخدم المواطن العراقي".

هذا وقد أعلنت كتلة الأحرار النيابية في وقت سابق أنها لن تصوت على إقرار الموازنة التكميلية التي قدمتها الحكومة لمجلس النواب كونها ستلغي الفقرة المتعلقة بتوزيع ٢٥ ٪ من فائض واردات النفط على ابناء الشعب العراقي"، متهما العديد من الوزارات بـ"عدم صرف موازناتها بحسب السياقات المعمول بها".

وينص أحد بنود موازنة العراق العامة لعام ٢٠١٢ على انه "في حال ارتفاع سعر النفط لأكثر من ٨٥ دولارا للبرميل، فان المبالغ الفائضة من الموازنة يتم توزيعها على المواطنين"، إلا أن وزارة المالية أكدت حينها أن قيمة العجز والفائض ستظهر بعد شهر حزيران يونيو الحالي.

وقالت التميمي "ان الموازنة التكميلية فيها تخصيصات اضافية الى قطاع الكهرباء حيث بلغت تريليوني دينار إضافة إلى تخصيصات أخرى لوزارة الدفاع والتي وصلت إلى (١٣) ترليونا إلا أنها خفضت فيما بعد إلى ترليون واحد لشراء طائرات، مستغربة هذه المبالغ الكبيرة التي سوف تصرف وتشجع على الفقر والتدهور في العراق.

واستطردت أنه "تم تخصيص ٧٠٠ مليار دينار كإضافة للبطاقة التموينية وهي غير كافية لسد حاجة المواطنين"، متسائلة ما الذي حصل عيله المواطن العراقي من الحصة التموينية، وما هي مفردات البطاقة؟، مطالبة في الوقت نفسه وزارة التجارة بزيادة مفردات البطاقة التموينية.

وذكرت أن "الموازنة التكميلية خصصت زيادة لشبكة الحماية الاجتماعية والى دائرة المرأة تحديدا مبلغ (١٠٨) ملايين دينار عراقي وهو غير كاف مقارنة مع ما موجود من فقراء ومحتاجين، ونبهت إلى "وجود فساد مالي في شبكة الحماية الاجتماعية في عدم حصول الفقراء على مستحقاتهم المالية التي خصصت لهم بسبب عدم وجود نظام اجتماعي للعراق كله، وبالتالي لو توفر ذلك سوف لن نحتاج إلى شبكة الرعاية الاجتماعية ولا دائرة للمرأة".

هذا وأن مجلس النواب صوت على مقترح زعيم التيار مقتدى في الـ٢٣ من شهر شباط الماضي، بتخصيص ٢٥٪ من فائض إيرادات النفط المتحققة خلال العام الحالي ٢٠١٢ للمواطنين، فيما صوت البرلمان في اليوم ذاته على قانون الموازنة المالية للعام الحالي ٢٠١٢، والتي بلغت ١٠٠ مليار دولار وتم احتسابها وفقاً لتصدير النفط الخام على أساس معدل سعر قدره ٨٥ دولاراً للبرميل الواحد وبمعدل تصدير قدره ٢ مليون و٦٠٠ ألف برميل من ضمنها صادرات إقليم كردستان.

وتابعت "ان العراق لا يمتلك جدوى اقتصادية على غرار الدول العالمية والعربية الاخرى، وبالتالي من المفروض ان يكون السياسي خادما للاقتصاد، ففي العراق الصورة معاكسة، مشيرة الى أن مبالغ العراق تسير بخدمة السياسيين بصورة مغايرة عما يحدث في البلدان العالمية".

وكان مجلس النواب قد أنهى يوم أمس الاول الاثنين القراءة الأولى لمشروع قانون الموازنة التكميلية العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٢ والمقدم من لجان المالية والقانونية والاقتصاد والاستثمار والذي يأتي من اجل اقرار الموازنة التكميلية العامة لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٢.

احدى السيطرات في بغداد.. (أرشيف)

لجنة الأمن والدفاع: الحكومة تتهرب لتورط البرلمان... والشخصيات غير معروفة

وثيقة رسمية تكشف إرسال المالكي أسماء قادة الفرق لمجلس النواب

□ بغداد/ المدى

كشفت وكالة "السومرية نيوز" أمس الثلاثاء عن نسخة من كتاب أرسله مكتب رئيس الحكومة نوري المالكي في الـ٢١ من حزيران الماضي، إلى مجلس النواب، يطالب بالتصويت على أسماء الضباط شاغلي فرق الجيش في وزارة الدفاع (بصفة تكليف) والبالغ عددهم ١٧ قائدا، ومعاوني رئيس أركان الجيش (بصفة تكليف) والبالغ عددهم أربعة ضباط، استنادا لأحكام المادة (٦١/ خامسا) من الدستور العراقي.

ويظهر الكتاب أسماء الوجبة الأولى من قادة الفرق ومناصبهم وعددهم تسعة وهم اللواء الركن عدنان جواد علي شلتاغ قائد الفرقة الأولى تدخل سريع، واللواء الركن علي جاسم محمد حسن قائد الفرقة الثانية، والعميد الركن حامد محمود كمر كرم قائد الفرقة الرابعة، والعميد الركن ضياء كاظم دنبوس قائد الفرقة الخامسة، واللواء الركن ناصر احمد غنام داود قائد الفرقة الـ١٧، وعدد اخر من قادة الفرق".

ويشير الكتاب إلى أن الوجبة الثانية منهم والبالغ عددهم ثمانية ضباط وتضم، اللواء هيني عبد الله حاج الله خوشناو، واللواء الركن عبد الأمير كامل عبد الله، واللواء الركن قاسم جاسم نزال كعيد، والعميد الركن عماد ياسين سيد سلمان، وعددا من آخر من الضباط المرشحين لشغل منصب قائد فرقة".

من جانبه يقول عضو لجنة الأمن والدفاع شوان محمد طه النيابية إن رئيس الوزراء يسعى إلى التملص من قضية تعيين قادة جيش والإبقاء عليهم بالوكالة، وتوريط البرلمان بشخصيات غير معروفة.

وأكد طه يوم أمس لـ"المدى" أن "أسماء بعض الضباط غير معروفة ولم يراع التوازن في اختيارهما"، متابعا "رئيس الوزراء يريد التهرب من قضية تعيين القادة الأمنيين ويسعى إلى إبقائهم في الوكلاء في مناصبهم".

يذكر انه تم تعيين اغلب القادة العسكريين بالوكالة من قبل رئيس الحكومة نوري المالكي خلال السنوات الماضية بعد رفض مجلس النواب في دورته السابقة التصويت على مرشحي مجلس الوزراء لشغل المنصب في قوات الجيش والشرطة بسبب رفض الكتل السياسية لتعيين بعض المرشحين لأسباب مختلفة.

فيما يشير النائب حسن جهاد إلى أن "أسماء الضباط الذين تم ارسالهم من قبل رئيس الوزراء لا يعرف النواب عنهم معلومات كفاية للتصويت على تعيينهم".

وأضاف جهاد وهو عضو التحالف الكردستاني في حديثه يوم أمس مع "المدى" ان "رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي ارسل طلبا إلى رئيس الوزراء يستفسر منه عن أسماء الضباط ويطلب إرسال السيرة الذاتية لكل نائب"، متابعا "الطلب ارسل بعد ايام على حصول رئاسة البرلمان على اسماء الضباط ولم تقم رئاسة الوزراء بارسال السير الذاتية لهم الى الآن".

وتدار اغلب المدن العراقية منذ نهاية عام ٢٠٠٧ بواسطة قيادات عمليات شكلها مكتب القائد العام للقوات المسلحة، تتم إدارتها بواسطة قادة الجيش في هذه المدن والتي لها الدور الأساس في مسك الملف الامني مع إعطاء دور ليس بالكبير لبعض وحدات الشرطة العراقية في بعض المحافظات.

من جانبه اتهم عضو دولة القانون النائب إحسان العوادي رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بعرقلة التصويت على أسماء الضباط.

يقول العوادي أمس لـ"المدى" إن "التأخير بالتصويت على أسماء الضباط يعود لسببين، الأول فني والثاني سياسي، يتحملهما رئيس البرلمان أسامة النجيفي".

وأضاف العوادي "التعطيل الفني كان بسبب رغبة البرلمان للحصول على السير الذاتية للضباط، وكان يمكن للنجيفي أن يرسل وفدا إلى مجلس الوزراء لتسريع الموضوع".

أما الجانب السياسي فيقول عنه العوادي "ربما يحاول رئيس مجلس النواب أن يستخدم مساءلة تعيين الضباط كورقة ضغط من احل تمرير الاتفاقيات السياسية".

ويتضمن الكتاب المرسل إلى مجلس النواب أيضا أسماء معاوني رئيس أركان الجيش في وزارة الدفاع والتي تم إرسالها لمجلس النواب للتصويت على تعيينهم وعددهم أربعة ضباط وهم الفريق أول ركن عبود كنبر هاشم خيون، والفريق الركن رعد هاشم كاظم شبيب، والفريق الركن عبد الكريم عبد الرحمن يوسف، والفريق الركن خورشيد سليم حسن محمد.

وكان نائب رئيس مجلس النواب عارف طيفور قد دعا، في السابع من أيار ٢٠١٢، إلى عدم تسييس الجيش العراقي ومراعاة التوازن فيه وخضوع قيادته للسلطة المدنية، وشدد على ضرورة احترام الدستور فيما يتعلق بتعيين قادة الفرق وما فوق، مطالبا بأن يتم ذلك بموافقة البرلمان.

وتنص الفقرة الخامسة (ج) من المادة (٦١) من الدستور العراقي على أن مجلس النواب العراقي يوافق على تعيين كل من: رئيس أركان الجيش، ومعاونيه، ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات، بناء على اقتراح من مجلس الوزراء.

ويتكون الجيش العراقي الحالي من ١٥ فرقة عسكرية معظمها فرق مشاة يقدر عديد أفرادها بنحو ٣٥٠ ألف عسكري، ويملك ما لا يقل عن ١٤٠ دبابة أبرامز أميركية حديثة الصنع، إضافة إلى ١٧٠ دبابة روسية ومجرية الصنع، قدم معظمها كمساعدات من حلف الناتو للحكومة العراقية والمئات من ناقلات الجند والمدفعية الثقيلة وراجمات الصواريخ، فضلاً عن عدد من الطائرات المروحية الروسية والأميركية الصنع، وعدد من الزوارق البحرية في ميناء أم قصر لحماية عمليات تصدير النفط العراقي.

البرلمان.. (أرشيف)

البرلمان يناقش تفجير مبناه في جلسة سرية

□ بغداد/ سليم التميمي

أكد مراسل المدى في مجلس النواب، أمس الثلاثاء، أن النواب دخلوا في جلسة سرية لعرض التقرير الخاص بتفجير مبناه نهاية تشرين الأول عام ٢٠١١.

وقال المراسل إن "رئاسة مجلس النواب قررت أن يكون عرض تقرير حادث تفجير مبنى المجلس في تشرين الأول عام ٢٠١١ خلال جلسة سرية"، مبينا أن "أعضاء المجلس دخلوا الآن في جلسة سرية لمناقشة التقرير".

وعقد مجلس النواب العراقي، أمس الثلاثاء، جلسته الحادية عشرة من الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثالثة برئاسة رئيس البرلمان أسامة النجيفي وحضور ٢٢٦ نائبا، فيما أكد مصدر برلماني أن الجلسة ستشهد القراءة الأولى لمقترح قانون تعديل قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وعرض تقرير حادث تفجير البرلمان، واستمرار مناقشة قانون الأحزاب السياسية.

وكانت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية، قد أعلنت في (٨ آذار ٢٠١٢)، أن مجلس النواب عقد جلسة سرية لمناقشة تقرير اللجنة المكلفة بالتحقيق بالتفجير الذي استهدف مقر البرلمان نهاية تشرين الثاني ٢٠١١، لم تعرف نتائجها حتى الآن.

ورفع مجلس النواب، أمس السبت (٢٩ تموز ٢٠١٢)، جلسته التاسعة من الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثالثة على أن تعقد، يوم غد الاثنين، فيما أكد مصدر برلماني أن البرلمان صوت بالأغلبية على تمديد عمل مفوضية الانتخابات لعشرة أيام.

يشار إلى أن اللجنة القانونية البرلمانية أكدت في (٧ شباط ٢٠١٢)، تورط حمايات أحد النواب بتفجير البرلمان، متهمة لجنة الأمن والدفاع بالانتقائية في الكشف عن المعلومات، فيما أشارت الأخيرة إلى وجود مجرد اشتباهات بعناصر حمايات بعض المسؤولين بالتورط بالتفجير، مبينة أن التحقيقات ما تزال جارية.

وشهدت المنطقة الخضراء المحصنة وسط بغداد، في (٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١)، انفجار سيارة مفخخة بالقرب من مبنى مجلس النواب، مما أسفر عن مقتل وإصابة خمسة مدنيين بينهم المتحدث باسم التحالف الكردستاني مؤيد الطيب.

يذكر ان تنظيم القاعدة أعلن، في ١٠ كانون الثاني ٢٠١٢، مسؤوليته عن تفجير مجلس النواب، الذي استهدف البرلمان الأول من نوعه والذي يحصل داخل المنطقة الخضراء منذ أكثر من أربع سنوات، مؤكداً أنه كان يستهدف رئيس الوزراء نوري المالكي.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون